النظام الاجتماعي في السيرة النبوية في ضبط العلاقة بغير المسلمين من خلال وثيقة المدينة المنورة

Social system in biography in adjusting the relationship with non-Muslims through document Medina.

خديجة جوادة[1]

طالبة دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
khadidjadjouada92@gmail.com

أ.د فاتح حليمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
halteh62@yahoo.com

تاريخ الوصول :2019/00/00 القبول: 2019/10/31 /النشر على الخط: 2020/01/15

Received: 00/00/2019 / Accepted: 31/10/2019 / Published online : 15/01/2020

ملخص:

يتناول هذا البحث تقديم دراسة تحليلية، للنظام الاجتماعي الذي أرساه النبي محمد ﷺ ، من خلال صحيفة المدينة التي تعّد دستورا قانونيا بمعناه المعاصر، لإقامة دعائم بناء الدولة الإسلامية الفتية، فالنظام الاجتماعي الذي أسسته السيرة النبوية، هو نظام واقعي وتطبيقي لقيم الإسلام وأحكامه الجوهرية، التي تؤسس للعلاقات في المجتمع المسلم خاصة بين المسلمين وغير المسلمين داخل المجتمع الواحد، القائمة على التآخي والمحبة، وتنمي الشعور الأخوي بين أفراد المجتمع، لينتج تعاونا وتماسكا يقيم شرع الله في الأرض، ويحقق الأمن والأمان.

الكلمات المفتاحية: وثيقة المدينة المنورة، النظام، الاجتماعي، القيم، اليهود.

Abstract:

This research addresses analytical study of social system founded by the Prophet Mohamed (Allah bless him and handed), through the Medina's loyal paper which represents a legal Constitution of the contemporary sense in order to establish the new Islamic State, because the social order established by biography, is realistic and practical values of Islam and substantive provisions, which establish relationships in Muslim society, especially between Muslims and non-Muslims within the same society, based on fraternity and love, and develop fraternal feeling among members of society, to produce coherent cooperation resides in the Earth, and Allah has begun to achieve security and safety.

Keywords: document Medina, social system, values, Jews.

[1] المؤلف المرسل: خديجة جوادة الإيميل: khadidjadjouada92@gmail.com

مقدمة:

تعّد الهجرة النبوية المباركة إلى المدينة المنورة، لحظة تاريخية مفصلية في تاريخ السيرة النبوية والدعوة الإسلامية، وبداية لمرحلة جديدة في تاريخ الإسلام، وإيذانا لبزوغ أول الأسس في إقامة الدولة الإسلامية، على يد النبي والقائد محمد ﷺ، فبانتقاله عليه السلام من مكة إلى المدينة المنورة، التي كانت الحياة فيها أكثر تعقيدا، والقضايا التي سيواجهها أكثر تنوعا، لوجود ديانات وبيئات وثقافات مختلفة، تطلبت هذه المرحلة الجديدة أسسا قوية ودعائم يستند إليها قيام الدولة الإسلامية الفتية، بمقوماتها الاجتماعية والاقتصادية والدينية والتربوية، في مجتمع المدينة.

ولعلّ من أول وأهم أعمال الرسول ﷺ منذ حلوله بالمدينة المنورة، تلك المعاهدة التي تعتبر وثيقة تاريخية للمسلمين، ودستورا تنظيميا للعلاقات بين مختلف الفئات الاجتماعية فيها، فكانت بين الأنصار والمهاجرين واليهود، بإقرارها على دينهم وفق شروط محددة، وقد أملاها رسول الله ﷺ جامعا فيها الواجبات والحدود لكل الأطراف، فلقد استوجبت المرحلة الجديدة صياغة هذه وثيقة لتنظم العلاقات بين مختلف الأطراف التي تعيش في المدينة المنورة، وخاصة في ضبط العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين وتقنينها، علما بأن اليهود كانوا يمثلون شريحة مهمة داخل مجتمع المدينة المنورة لا يمكن إغفالها أو إهمالها أو تجاهلها، وهي علاقة حدّدها النبي ﷺ تحت أطر الشريعة الإسلامية، وقيم القرآن الكريم، ليجعل من العلاقة بين المسلمين وغيرهم تقوم على الوضوح الذي يحقق العدل والتعاون لما فيه مصلحة الجميع، من هنا تندرج إشكالية بحثنا كالآتي: ما هي مرتكزات وقيم النظام الاجتماعي الذي أقامه النبي ﷺ للتعامل مع غير المسلمين من خلال وثيقة المدينة المنورة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا من خلال هذا البحث الإجابة على جملة من التساؤلات أهمها:

- ما هي وثيقة المدينة؟ وما هي الفئات الاجتماعية التي ضمتها؟
- ما هي أهم المرتكزات الاجتماعية التي أسست لوثيقة المدينة؟ وكيف تعاملت مع اليهود؟
- كيف يتم تفعيل دروس وقيم وثيقة المدينة في عالمنا المعاصر؟

يأتي هذا البحث لنحاول من خلاله تقديم دراسة تحليلية، للنظام الاجتماعي الذي أرساه النبي ﷺ، ومختلف قيمه ومبادئه ومرتكزاته، من خلال وثيقة المدينة التي تعّد دستورا قانونيا بمعناه المعاصر، لإقامة دعائم بناء الدولة الإسلامية الفتية، فالنظام الاجتماعي الذي أسسته السيرة النبوية، هو نظام واقعي وتطبيقي لقيم الإسلام وأحكامه الجوهرية، التي تؤسس للعلاقات في المجتمع المسلم، القائمة على التآخي والمحبة، وتنمي الشعور الأخوي بين أفراد المجتمع، لينتج تعاونا وتماسكا يقيم شرع الله في الأرض، ويحقق الأمن والأمان.

ولمعالجة هذه الإشكالية المعرفية المرتبطة بالقيم والأسس والنظم الاجتماعية التي أقامتها السيرة النبوية من خلال وثيقة المدينة المنورة، في بداية بناء الدولة الإسلامية، ارتأينا تناول النقاط التالية:

أولا– مقدمات تاريخية تعريفية لوثيقة المدينة المنورة.

ثانيا– مرتكزات النظام الاجتماعي في وثيقة المدينة.

ثالثا– قيم التعامل مع غير المسلمين من خلال وثيقة المدينة.

رابعا- تفعيل دروس وثيقة المدينة في العالم المعاصر في العلاقة مع غير المسلمين.

أولا- مقدمات تاريخية تعريفية لوثيقة المدينة.

1 - البيئة الاجتماعية والسياسية في المدينة المنورة قبل الهجرة.

تختلف مدينة يثرب التي كانت وجهة الهجرة النبوية عن مدينة مكة المكرمة، ذلك أنّ أخذ صورة مجملة عن مدينة يثرب قبيل الهجرة النبوية، باعتبارها النقطة التي كانت منطلقا للدعوة للإسلام نحو العالم، ومهد أوّل تجمع إسلامي، ومركز للمسلمين استطاعوا فيه تحقيق كيانهم المستقل، وسلطتهم الدينية والسياسية، يقودنا إلى معرفة الوضع المدني والاجتماعي والاقتصادي للمدينة، وصلة القبائل المقيمة فيها ببعضها البعض، ومركز اليهود الاجتماعي والاقتصادي والحربي فيها، والواقع الذي كانت تعيشه هذه المدينة الخصبة والغنية، التي كانت ملتقى للديانات والثقافات وقبائل مختلفة، بخلاف مكة ذات الطبيعة الواحدة والطابع الموحّد، والدّين المشترك.

نجد النسيج الاجتماعي لمدينة يثرب يتألف من العرب وهم قبيلتا الأوس والخزرج، وكانت كل قبيلة مقسمة إلى بطون وعشائر[1]، كما نجد أيضا المكون اليهودي المتمثل في ثلاث قبائل: بني النضير، وبني قريظة، وبني قينقاع وكل قبيلة مقسمة إلى بطون وعشائر، وكانت العلاقة بين هذه القبائل مضطربة ومتوترة، قد تصل أحيانا إلى حالات من الحروب، كما كانت لهم حصون وقرى يعيشون فيها متكتلين مستقلين، لم يتمكنوا من إنشاء حكومات يحكمها اليهود، بل كانوا مستقلين في حماية سادات القبائل ورؤسائها ويؤدون لهم إتاوة في كل عام، مقابل حمايتهم لهم، ودفاعهم عنهم، ومنع الأعراب من التعدّي عليهم، وقد لجأوا إلى عقد التحالفات معهم، وكان لكل زعيم يهودي حليف من الأعراب ومن رؤساء العرب[2].

وأمّا عن التواجد اليهودي الأول في أرض العرب عموما ويثرب خاصة، فقد اختلف فيه الباحثون والمؤرخون، ولا يعرف على وجه الدقة التاريخ المحدد عن بداية وجود اليهود في يثرب، ولا حتى عن أصل أولئك اليهود، فنجد أنّ أهم المصادر ما ذكره (ابن رسته توفي بعد سنة 310هـ) في مؤلفه "الأعلاق النفيسة" أنّ وجودهم يعود إلى أيام موسى (عليه السلام) حيث أرسل حملة عسكرية من بني إسرائيل إلى الحجاز لتأديب العماليق، فكان هذا أول تواجد لليهود في الحجاز، لتمتد جماعات وقبائل يهودية وتصل إلى يثرب، إلى جانب القبائل العربية من الأوس والخزرج[3].

أمّا المرجّح تاريخيا أنّ غالبية اليهود حلّوا بالجزيرة العربية بصفة عامة، وبمدينة يثرب بصفة خاصّة، في القرن الأول الميلادي -زمن التدمير الثاني للهيكل- يقول في ذلك إسرائيل ولفنسون: "وبعد حرب اليهود والرّومان سنة 70م، التي انتهت بخراب بلاد فلسطين، بتدمير هيكل بيت المقدس، وتشتّت اليهود في أصقاع العالم، قصدت جموع كثير من اليهود بلاد العرب"[4]، وكذلك فإنّ موشيه جل" Moshe Gil" يميل إلى القول بأنّ اليهود دخلوا الحجاز، واستوطنوا على فترتين من فترات الغزو الروماني

([1]) أمين دويدار: الهجرة إلى المدينة المنورة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، 1987م، ص 139.

([2]) جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جامعة بغداد، العراق، ط2، 1993م، ج6، ص 519.

([3]) أبو علي أحمد بن عمر بن رسته: الأعلاق النفيسة، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، 1892م، ص 60- 61.

([4]) اسرائيل ولفنسون: تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، مطبعة الاعتماد، القاهرة، مصر، د ط، 1927م، ص 9.

لفلسطين، وذلك في سنة 70م، واحتمالا سنة 135م[1]، ونلاحظ اختلاف الآراء التاريخية حول أول دخول لليهود إلى الجزيرة العربية، كما يمكننا أن نشير إلى أن اليهود في الجزيرة العربية كانوا أيضا من العرب الذين دانوا باليهودية، ولو كانت نسبتهم قليلة ذلك أن اليهودية لم تكن ديانة تبشيرية.

أمّا الحالة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية لمدينة يثرب قبيل الهجرة النبوية، فإننا نجد أهل يثرب من العرب، وكانوا تابعين لقريش وأهل مكة في العقيدة والديانة، وينظرون لأهل مكة أنهم قادة الدين والقدوة في الاعتقاد والعبادة، ويدينون بالوثنية التي كانت تسود الجزيرة العربية، كما كانت قريش تعترف بشرف الأوس والخزرج وهم بنو قحطان العرب العاربة، وكانوا يصاهرونهم ويتزوجون فيهم.

وبحكم طبيعة يثرب الزراعية، فكان أكثر اعتماد أهلها على الزراعة والبساتين، وأهم محاصيلهم التمر والعنب، كما أنّها امتازت بحركة تجارية ولكنها لم تكن في القوة والانتشار بمكانة الحركة التجارية في مكة، وانتشرت بعض الصناعات يمارس أكثرها اليهود، ولعلهم جلبوها من اليمن، فكان عامة بني قينقاع صاغة، وكانوا أغنى طوائف اليهود في مدينة يثرب[2]، كما امتاز اليهود عموما بغناهم عن العرب، ذلك أنّ العرب بطبيعتهم البدوية، ليس لهم تفكير ادخار المال وتوفيره، فكانوا أهل ضيافة وكرم، ويضطرون للاستدانة من اليهود، كما أنّ الزراع يكونون بحاجة لاقتراض المال لحين الحصاد والجني، وكثيرا ما تكون الاستدانة ومعاملاتهم مع اليهود بالربا والرهن[3] .

أمّا من الناحية الدينية ليهود المدينة فقد كانوا أهل كتاب، وأصحاب ديانة سماوية، مما أكسبهم تفاخرا بين العرب، وأنهم أهل العلم والأديان والشرائع، فكانت لهم أماكن خاصّة يقيمون فيها عباداتهم وشعائر دينهم، تسمى (بيت المدارس[4])، وهو المكان الذي يتجمع فيه اليهود لتبادل المشورة في سائر أحوالهم الدينية والدنيوية، ويتدارسون فيه أمور دينهم، وأحكام شريعتهم، وتاريخهم وأخبار رسلهم وأنبيائهم، كما كانت لهم تشريعاتهم ونظمهم الخاصة بهم، التي أخذوا بعضها عن كتبهم، وبعضها وضعها لهم كهّانهم وأحبارهم، وكانت لهم أعيادهم الخاصّة، وأيام خاصة يصومون فيها[5]، أمّا لغة اليهود في بلاد العرب فهي اللغة العربية، ولكنّها لم تكن خالصة، بل كانت تشوبها الرطانة العبرية، لأنهم لم يتركوا استعمال اللغة العبرية تماما، بل كانت تستعمل في صلواتهم ودراساتهم[6]، فكان هذا عموم الوضع الاجتماعي والديني والثقافي في مدينة يثرب زمن الهجرة النبوية بتنوعه

([1]) M . Gil : The origin of medina : A-reconsideration, IOS (4), Tel Aviv University , 1974, P 44-45. نقلا عن: محمد بن فارس الجميل: النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعدية، ط1، 2002م، ص35)

([2]) جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 6، ص 519.

([3]) محمد سيّد طنطاوي: بنو إسرائيل في القرآن والسنة، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 2000م، ص 80- 81.

([4]) وهو بيت اليهود حيث يتدارسون فيه كتابهم، وفي سائر الأصول. (ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، د ط، د ت، ج 1، ص 552)

([5]) أبو الحسن على الحسني الندوي: السيرة النبوية، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، د ط، 2002م، ص 199.

([6]) أحمد إبراهيم الشريف: مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1985م، ص203.

بتنوعه وثرائه التاريخي والديني، بهذا فإن انتقال النبي ﷺ إلى مدينة يثرب، كان انتقالا وهجرة إلى مدينة تختلف عن مكة المكرمة، وإن كانت أصغر منها قليلا، ولكن الحياة فيها أكثر تعقيدا، والقضايا التي سيواجهها الرسول الكريم أكثر تنوعا، لوجود بيئات وثقافات مختلفة[1]، تستدعي تنظيما اجتماعيا محكما يضمن استقرار المجتمع، وبداية بناء الدولة الإسلامية ونجاحها واستمرارها.

2 - الهجرة النبوية وعقد اتفاقية المدينة .

استُقبِل النبي ﷺ في المدينة المنورة بحفاوة كبيرة وترحيب مهيب مكبرين ومهللين، فما فرح أهل المدينة بشيء أكثر من فرحهم بقدوم رسول الله ﷺ، فبالغوا في ضيافته وكرمه هو وأصحابه من المهاجرين، وكان أول ما قام به الرسول الكريم عند قدومه المدينة بناؤه للمسجد[2] الذي كان مرجع المسلمين وجامعهم، لتعلم أمور دينهم والمشورة في أمور دنياهم، ثم آخى عليه الصلاة والسلام بين المهاجرين والأنصار، على المساواة وقيم المحبة والتعاون، فكان الأنصار يتسابقون في مؤاخاة المهاجرين، حتى يؤول الأمر إلى الاقتراع بينهم، وكانوا يحكّمونهم في بيوتهم وأثاثهم وأموالهم وأرضهم وكراعهم، ويؤثرونهم على أنفسهم[3]، في المقابل توجس اليهود من وصول النبي ﷺ خيفة منه، خاصة وأنه من خلال كتبهم كانوا يعرفون من يكون.

ثمّ إنّ المتتبع لأحداث السيرة النبوية في طورها المكّي الأخير وفي أيامها الأولى في المدينة المنورة، كان يتوقع أنّ أول شيء يمكن أن تتجه إليه الأحداث بمجرد وصوله ﷺ هو كتابة وثيقة بين المهاجرين الطارئين على المدينة وبين أهلها من الأنصار، لتنظيم العلاقة فيما بينهم وتبيان الحقوق والواجبات لكل الفرقاء، ذلك أنّ النبي ﷺ وجد ضمن التركيبة السكانية للمدينة ثلاثة أصناف، المسلمون الذين آمنوا به، اليهود وهم قبائل ثلاثة –سالفة الذكر– (بنو قريظة، ونبو النضير، بنو قينقاع)، والمشركون العرب الذين لم يدخلوا في الإسلام[4].

فنجد ابن اسحاق يشير إلى أن رسول الله ﷺ كتب كتابا بين المهاجرين والأنصار وادع فيه اليهود وعاهدهم، ويتبن من خلال هذه الرواية أنّ الكتاب الذي كان بين المهاجرين والأنصار وكذلك موادعة اليهود كانت في نفس الوقت[5]، وكان هذا في في السنة الأولى للهجرة الموافق لـ 622م، وهو المرجح تاريخيا، كخطوة أولى لتأسيس الدولة الإسلامية، حيث وادع فيها اليهود وأقرهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم، وكانت "تتميّز بمعالجة إنسانية متطورة للعلاقة بين التكوينات الاجتماعية والسياسية للمجتمع المدني الحديث العهد بالإسلام، وتعّد بمثابة الخطوة الأولى لبرمجة الحقوق المدنية والاجتماعية، المتضمنة للمبادئ والأسس الخاصة بالتعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية التي تشكل الدولة الإسلامية الناشئة بصيغته التعددية، والمؤلفة من المسلمين واليهود والقبائل العربية التي بقيت على وثنيتها ولم تسلم بعد، وهذه الوثيقة هي أول إصدار مدني شرعه الرسول ﷺ باعتباره حاكما ينظم العلاقات الاجتماعية، ويؤسس لانبثاق "الأمّة" ذات الصفة التعددية متمثلة بالقبائل الساكنة

([1]) أبو الحسن علي الحسني الندوي: السيرة النبوية، ص 195- 218.

([2]) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1976م، ص 251

([3]) أبو الحسن علي الحسني الندوي: السيرة النبوية، ص 223- 224.

([4]) أحمد محمد العليمي: دروس السيرة النبوية وعبرها – فقه السيرة–، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، ص 122.

([5]) محمد بن فارس الجميل: النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة، ص 60- 61.

في المدينة وما حولها، ذات المصالح المختلفة، والمتباينة العقائد والأديان والمنطلقة نحو عالميتها"[1]، وهو حدث غيّر مسار الدعوة الإسلامية، وكان المفصل الحقيقي الذي وجه الإسلام إلى العالم، فكان اهتمام النبي ﷺ بالتكوين الأول للمجتمع الإسلامي اهتماما حقيقيا، يضمن الاستقرار والهدوء الداخلي، ويعكس لباقي الأمم قيم الإسلام ومبادئه، في أجّل وأرقى صور التمازج والتعايش.

3 - الأطراف المشاركة في اتفاقية المدينة.

إذا كانت المعاهدات المتعددة الأطراف تعتبر المرجع الأساسي لأحكام القانون العام فلا بدّ أن نذكر في صدر أعمال النبي ﷺ (اتفاقية يثرب)، التي تعّد الميثاق الأهم الذي عقده بالمدينة المنورة عقب هجرته إليها، وهو ميثاق تعايش وحسن جوار يجمع بين عدد كبير من القبائل والطوائف المتساكنة من المهاجرين والأنصار واليهود، فيعتبر هذا الميثاق من أقدم الدساتير وأحقها بالنظر والتقدير وأولاها بأن يذكر في أصول العلاقات بين الناس وبين مخالفيهم في الدّين، فنجد الرسول ﷺ بمجرد وصوله إلى المدينة المنورة قام بمشاورات عديدة، بداية مع المسلمين المؤمنين بنبوته والمصدقين برسالته وانتهاء باليهود المقرين بقوته وسلطانه، ومرورا بالمشركين من العرب المعترفين بقرابته وسلطته السياسية، فأقام الرسول الكريم مشاورات مع المهاجرين والأنصار الذين أووه ونصروه من دون بقية العرب من سكان المدينة المنورة، ثم انتقل إلى ممثلي باقي الجماعات من المشركين واليهود، فكان الاجتماع الأول مع المسلمين في بيت أنس بن مالك (رضي الله عنه)[2]، ثمّ مع زعماء المسلمين واليهود في بيت بنت الحارث، حيث تمّ التفاهم على المبادئ الأساسية لدولة الإسلام الناشئة، وتوثيق ذلك في شكل (الدستور الجديد للدولة) بشكل أشبه ما يكون بعقد اجتماعي بين الجماعات المنضوية تحت مظلة هذه الدولة الجديدة.

فالمتأمل في وثيقة المدينة يلاحظ أنها تتكون من الكتاب الذي كتبه الرسول ﷺ بين المهاجرين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم، وهي تضم في مجملها سبعة وأربعين (47) مادة تتصل مباشرة بالمسلمين من قريش وهم المهاجرون، وأهل يثرب بجميع أطيافهم، وهي الحقوق والواجبات التي على الأطراف المنضوية في الوثيقة احترامها والالتزام بها، فنجدها أقرت لأهل يثرب على عاداتهم وأعرافهم القديمة التي لا تتنافى مع روح الإسلام ومبادئه، كما أقرت مبدأ العقوبات والديات وعقود الصلح والحرب، وشددت على الجوار وحرمته، وأعلنت الموقف الحازم من قريش، كما شملت الوثيقة المشركين من العرب الذين لم يدخلوا في الإسلام من أهل المدينة أصبحوا طرفا في هذه الصحيفة، وهذا ما يظهر من خلال سورة التوبة التي تضمنت انذارا بقطع جميع العلاقات السياسية مع المشركين العرب، ومع ذلك فإنّ المشركين العرب المعاهدين كانوا مستثنين من الحرب، ولا يمسهم أحد بسوء، وهم العرب المعاهدين لرسول لله ﷺ من أهل يثرب الذين لم يدخلوا للإسلام، قال تعالى: "إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ"[3]

([1]) غانم جواد: وثائق حقوق الإنسان في الثقافية الإسلامية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، د ط، 2000م، ص 24.

([2]) أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير: السيرة النبوية، ص 320.

([3]) التوبة: 4.

وتشمل الوثيقة أيضا اليهود من سكان يثرب، ودخولهم في معاهدة شاملة وتشرط لهم وتشترط عليهم، فكانوا طرفا مهما في الوثيقة[1]، وللإشارة فقد اعتبرتهم الوثيقة مواطنين داخل المدينة، وليسوا ذميين فلم تفرض عليهم الجزية، ذلك أنّ حكم الجزية لم يتنزل بعد، فقد نزل في السنة التاسعة للهجرة، مما يبيّن أنّ جميع الأطراف المشاركة في الاتفاقية كانت متساوية أمام بنودها ومواطنين داخل الدولة الإسلامية.

إنّ موافقة مختلف الطوائف المشكلة لمجتمع المدينة على بنود الوثيقة راجع لحالة الفوضى التي كانت تعيشها المدينة، وغياب الأمن بعد عقود من القتال والصراع والفتن، فلم تستطع المدينة الوصول إلى حل واستقرار وسلام اجتماعي وسياسي مع القوى الاجتماعية فيها طيلة هذه المدّة، مما أضعف المدينة ومكانتها اقتصاديا واجتماعيا بسبب الحروب والصراعات المستمرة، فكان النبيﷺ وقدومه إلى المدينة، هو وأصحابه أطرافا محايدة وأجنبية عنها، وعرض عليهم إمكانية العيش معا بسلام، ودعا جميع الأطراف لتحقيق ذلك دون إلغاء أي طرف، مؤسسا للسلام على قوانين يلتزم بها الجميع، تعطي لكل ذي حق حقه، في جو من التعايش والاحترام.

ثانيا- مرتكزات النظام الاجتماعي في وثيقة المدينة.

1 - مبدأ الأمة الواحدة.

لم يكن موقف المسلمين من الآخر المختلف في ديانته يقف بين دفتي القرآن الكريم وحبيس الأفكار المجردة والنظريات، وإنّما كان خاضعا للممارسة والتطبيق من عصر النبوة وعبر تاريخ الحضارة الإسلامية، فنجد الرسول ﷺ أراد أن يجعل من المدينة وطنا واحدا للعرب واليهود، وأن يجعل من الفريقين أمّة واحدة، تجمعهما جامعة الوطن، فيزول ما كان بينهما من منازعات وحروب، بل يجمعهم الإخاء والوطن الواحد، ولا تفرقهم الأنساب والأعراق، ففتحت هذه المعاهدة فتحا جديدا في السياسة الدينية، وأقرت حرية الاعتقاد وحرية الرأي وحرمة الوطن وحرمة الحياة وحرمة النفس وحرمة المال، ولم يحدث هذا قبلها فيما بين أهل الأديان، بل كان يسودها الاضطهاد والظلم والتفرقة في الحقوق، والتفاوت بين الأفراد والطبقات[2].

ففي وثيقة دولة النبوة – الدولة الإسلامية الأولى – نجد موادها تتحدث عن اليهود في أربع عشرة مادة، وفي هذه المواد تقنين لدمج اليهود في رعية الدولة الإسلامية، واعتبارهم "أمة مع المؤمنين" المهاجرين والأنصار، وأقرت المساواة بينهم وبين المؤمنين في الحقوق والواجبات، مع حقهم الكامل في حرية الاعتقاد الديني الذي يختلفون فيه مع الإسلام، فنقرأ في مواد هذه الوثيقة، أرقى صور الاعتراف بالآخر، ومساواة الأقلية للأغلبية، وتقرير التعددية الدينية في رعية الدولة الواحدة:"...واليهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم... وأن بطانة اليهود كأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ (يُهلك) إلا نفسه وأهل بيته، ومن تبعنا من يهود فإنّ له النصر والأسوة مع البّر المحض من أهل هذه الصحيفة، غير مظلومين ولا متناصر عليهم...ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين...على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من

([1]) محمد بن فارس الجميل: النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة، ص 71.

([2]) أحمد المخزنجي: العدل والتسامح الإسلامي، مطابع دعوة الحق، العدد 67، 1987م، ص 53.

حارب آل هذه الصحيفة، وأنّ بينهم النصح والنصيحة والبّر دون الإثم..."[1]، ويظهر أنّ المقصود هنا بالأمة أنهم أمّة لها حقوقها وتعيش مع أمّة المسلمين[2]، وبهذه الوثيقة المشرقة في تاريخ البشرية، فتح الإسلام العلاقة مع الآخر اليهودي، بتقنين الحرية الدينية، والتعددية الدينية، والمساواة في حقوق المواطنة في داخل الأمة الواحدة والدولة الواحدة[3]، ولم تستثني الوثيقة عشائر اليهود وبطونهم الموجودة في مدينة يثرب، فجاء: "إنّ يهود بني عوف أمة من المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم موليهم وأنفسهم... وأنّ ليهود بني النجّار مثل ما ليهود بني عوف..."[4]، وبهذا التقرير ألغى النبي ﷺ الحدود القبلية، أو على الأقل لم يجعل لها وجودا رسميا بالنسبة للدولة، فارتفع هو على المستوى القبلي المحدود.

والأمّة لها منطقة من الأرض محدودة، ولهذا كانت حدود المدينة أرضا للأمة الجديدة، وقد جعلها النبيﷺ حرما، وأرض سلام لا يعتدي فيها أحد على أحد، والأمة لا تشتمل على المؤمنين وحدهم، بل هي تتألف من كل من يتبعهم ويحارب معهم أي من كل أهل المدينة، وكان بين الأنصار قوم لم يسلموا ولكنهم لم يستبعدوا من الأمة بل أدمجوا فيها بنص صريح، وكذلك شملت الأمة اليهود، وإن كانوا لا ينتمون إليها انتماء وثيقا كالمهاجرين والأنصار[5]، فكانت الدولة الإسلامية لا تلغي أحدا من مواطني المدينة المنورة ما دام ملتزما ببنود الوثيقة الدستورية، ولو كان لا ينتمي إلى طائفة المسلمين، فهو ضمن تركيبة الأمة الواحدة.

2 - مبدأ حرية المعتقد.

الحرية الدينية شرط لا محيص عنه عند أي مجتمع إنساني عادل، وتتمثل الحرية الدينية في أن يترك للإنسان حرية اتباع أي دين حسب اقتناعه، وقد كانت هذه القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الإسلام منذ ظهوره، فحرية المعتقد والتي تنص على أنّ الإيمان والكفر قضية شخصية لا تدخل فيها ولا إكراه عليها، وهذا ما حكم عليه القرآن الكريم فيقوله تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها، والله سميع عليم"[6]، فالحكم القرآني صريح ولا يجوز بأي شكل من الأشكال أن يكره الإنسان على اعتناق دين من الأديان، فالحرية جزء لا يتجزأ من الدين، وكان هذا المبدأ أساسا لكل تعاملات المسلمين مع غيرهم خارج الدّين الإسلام، بداية من السيرة النبوية وبداية ظهور الإسلام ولو في بدايته فقد التزم النبي عليه الصلاة والسلام بتطبيق الحرية الدينية ولم يكره أحدا على الدخول في الإسلام.

كما تجسد هذا في دولة المدينة بقيادة النبي ﷺ التي نصّ دستورها على التعددية الدينية لرعية هذه الدولة الإسلامية الأولى، وعلى المساواة والعدل والإنصاف في حقوق المواطنة بين هذه الرعية المختلفة والمتعددة في الدين، وهنا تم إقرار مبدأ هام

([1]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط5، 1985م، ص 61.

([2]) محمد بن فارس الجميل: النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة، ص 76.

([3]) محمد عمارة: الإسلام والآخر، من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ص 27-28.

([4]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلاة الراشدة، ص 61.

([5]) أحمد إبراهيم الشريف: مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، ص 418.

([3]) البقرة : 256.

وهو ضمان حرية المعتقد للأطراف غير المسلمة الموجودة في المدينة مع التأكيد على حقها في أداء وممارسة شعائرها الدينية [1]، وأكدت الوثيقة على أن لغير المسلمين وخاصة اليهود[2]حرية دينهم، جاء في المادة 25: "لليهود دينهم وللمسلمين دينهم" [3]، وبهذا أقرت لهم حق البقاء على دينهم والاحتفاظ بأموالهم وعقاراتهم ودون أن يكرهوا على الدخول في دين المسلمين[4]، فلقد حوّل الإسلام تشتت القبائل العربية واليهودية، إلى لبنات في بناء الأمّة الجديدة، وجعل أبناء الشرائع الدينية المتعددة والمختلفة، جزءا لا يتجزأ من بناء الأمّة الواحدة، وضمن رعية هذه الدولة الإسلامية الواحدة، ولهم حق حمايتهم ونصرتهم ما داموا منضوين وموافقين على نص وثيقة المدينة، فجاءت المادة 16 مؤكدة على: "وأنه من تبعنا من يهود فإنّ لهم النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم"[5]، فجعل الإسلام تنوع الأديان واختلافها في بوتقة الأمة الواحدة، وأكدت على نفس الحقوق والواجبات لجميع اليهود الموقعين عليها، مهما كانت القبيلة التي ينتمون إليها، فلهم حرية البقاء على دينهم وممارسة شعائرهم، واتباع الدين الذي ارتضوه لأنفسهم، يمارسون طقوسه ويحتكمون إلى شرائعه فيما بينهم، دون أن يتدخل غيرهم من الفرقاء، وذلك في جو من الحرية التامة دون ظلم أو اعتداء، فصحيفة المدينة تعّد أول دستور أقّر بحرية الأديان، وقد ناقش هذه الفكرة "داني فردريك" "Denny Frederick" وفهم من بنود الوثيقة أنّ اليهود يشكلون أمة داخل الأمة، ولهم دينهم الخاص[6].

وبهذا كانت الوثيقة دستور الدولة الإسلامية الأولى، المؤسس لكامل المساواة والانصاف في حقوق المواطنة وواجباتها على نحو غير مسبوق وغير ملحوق في الإطار غير الإسلامي، وكان الهدف الذي يرمي إليه رسول الله ﷺ أن يعيش الجميع في وطنهم آمنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأهليهم وأن يكونوا أحرارا في عقائدهم وآرائهم، وأن يتعاونوا على البر والتقوى، لا على الإثم والعدوان[7]، فكانت وثيقة المدينة ضمانا لحرية العقائد والرأي، وحرمة النفس والمال، وحرمة الجوار وحرمة الوطن، في في جو من التعايش بين المسلمين وغير المسلمين، ودعا ﷺ الجميع إلى التعاون والبر، وجعل الاحتكام فيما يكون بين أهل هذه الوثيقة من خلاف، إلى الله وإلى رسوله محمدﷺ، مشكلا البنية الأولى للمجتمع الإسلامي المثالي، الذي تسوده قيم الحرية والمسؤولية.

3 - الدفاع المشترك والحفاظ على الأمن القومي.

نصّت وثيقة المدينة على حرمة المدينة وضمان أمنها واستقرارها، ومن فيها من السكان بمعزل عن المعتقد الذي يتبعونه، وأقرت الأمن الإقليمي بالمنطقة والأماكن المجاورة لها، فجعل مسألة حماية المدينة أمرا مشتركا بين جميع الفئات المكونة للمجتمع

([1]) سعيد عبد الله حارب المهيري: العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية – دراسة مقارنة-، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط1، 1995م، ص 226.

([2]) حبر الهلول: المواثيق والعهود في ممارسات اليهود قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص 429.

([3]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلاة الراشدة، ص 61.

([4]) محمود إبراهيم الديك: المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط2، 1997م، ص 277.

([5]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص 61.

([6]) محمد بن فارس الجميل: النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة، ص 76.

([7]) أمين دويدار: الهجرة إلى المدينة المنورة، ص 141.

المدني، ضدّ أي اعتداء خارجي، وعمد الرسولﷺ إلى تنظيم مسألة الأمن للأطراف التي تسكن المدينة، فنجد المادة (37) من وثيقة المدينة أقرت على: "إنّ على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة.."[1] وهي تأكيد على مبدأ المؤازرة والنصرة بين الطرفين مسلمين ويهود ضدّ كل من أراد شرا بأهل هذه الوثيقة، وعلى كل فريق منهم تحمل نفقة ذلك، كما نصّت المادة (44) من الوثيقة على واجب الدفاع عن الوطن بالنفس والمال "وإن بينهم النصر على مَنْ دهم يثرب"[2] فلو تعرضت المدينة المنورة لاعتداء أو هجوم فإن الجميع بمقتضى حقّ المواطنة يُدافع عن الوطن بالنفس والمال، مما يؤكد على معاني الوطنية، والمسؤولية التي تقع على كل طرف من الأطراف التي تسكن المدينة؛ وذلك حتى يشعر الجميع أن هذا وطنه، وأنه يجب عليه حمايته، مما يبيّن أن الجميع يشترك في حماية الوطن والدفاع عنه، ولا يوجد طرف يتميز عن طرف آخر فكل مكونات المجتمع في واجب الدفاع عن الوطن.

كما جعلت الوثيقة المدينة المنورة حرما، بمعنى وضع حدود جغرافية لها، يحرم فيها القتال وقطع الأشجار وذعر الطير والحيوان، "وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة"[3] فكانت حماية المدينة مسؤولية مشتركة، تقع على عاتق الجميع ومن بينهم اليهود الذين يعيشون فيها، ويتمتعون بالاستقرار والطمأنينة داخلها، ولهذا كان عليهم المساهمة في حفظ أمنها، في مقابل ذلك ضمنت الوثيقة الحماية الكاملة لليهود من أي خطر محدق بهم، بسبب الالتزام بها وجاء التأكيد على ذلك في نص الوثيقة: "وإنه من تبعنا من اليهود فإنّ له النصر"[4]

وحفاظا على أمن المدينة، استثنت المادة (43) قريشا ومن نصرنا من حق الجوار: "وأنه لا تجار قريش ولا من نصرها"[5] وهكذا تحددت سياسة المدينة إزاء قريش وحلفائها بسبب حالة العداء السائدة بين الطرفين حينذاك[6]، "وهي مادة قطعت الطريق أمام أي تحالفات تقوم بين اليهود وقريش، ونتيجة لذلك فقد حرمت قريش من حلفاء لها في يثرب يمكن التعويل عليهم في خضم الصراع مع دولة الإسلام الناشئة في المدينة، فكانت للوثيقة لها أهميتها الكبيرة في حفظ أمن المدينة وإقرار الدفاع المشترك عنها، وأنّ كل فريق يقوم بما يخصه من واجبات، أي أنّ الدفاع عن المدينة أصبح مسؤولية مشتركة بين المسلمين واليهود"[7].

([1]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص 62.

([2]) المرجع نفسه، ص 62.

([3]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص 62.

([4]) المرجع نفسه، ص 60.

([5]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص 62.

([6]) محمد بن فارس الجميل: النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة، ص 81.

([7]) المرجع نفسه، ص 82.

أمّا تثبيتا لأمن المدينة واستقرارها، جعل النبي ﷺ منه مرجعا وسلطة مركزية فيها، فنصت المادة(42): "وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث، أو اشتجار يخاف فساده، فإنّ مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله ﷺ"[1]، وتظهر أهمية هذه المادة باعتراف اليهود وهم أحد الأطراف في هذه الصحيفة بسلطة النبي ﷺ وأن أي خلاف ينشب بينهم وبين المسلمين يجب أن يرجعوا فيه إلى النبيﷺ، وبهذا أوجد رسول الله ﷺ سلطة قضائية عامة تسري على الجميع، وهي مركزية ترجع إلى الله ورسوله فلها صبغة القدسية، ولها قوة تنفيذية[2]، مما يساهم في الحفاظ على السلام والأمن وضمان الحقوق لكل فئات المجتمع دون تمييز.

كانت خطوات النبي ﷺ في تأسيسه للدولة الإسلامية، خطوات ركيزة ومتينة، ومبنية على قيم قرآنية ثابتة، تمنع اضطراب أحوال المجتمع، وتحفظ كيانه وحرمة مواطنيه ومصالحهم، واستطاع أن يقيم مجتمعا "لأول مرة في تاريخ المدينة، آمن ومترابط من الناحية السياسية والاجتماعية، يتعامل أبناؤه من خلال مفاهيم جديدة في التناصر والتفاهم والتعاون والبر وحسن الجوار والعطف على الفقير والمحروم والدفاع عن بلدهم دفاعا واحدا"[3]، فيتضح لنا أنّ هذه الوثيقة بما احتوته من مضامين كثيرة، بمثابة بمثابة اتفاق يعزز السلام بينهم، ويؤكد على حسن الجوار بين الأطراف المشاركة فيه، ويدعم التحالف الدفاعي بينهم، والتعاون ضد العدوان، رغم اختلاف أديانهم وأعراقهم، فكانت الاتفاقية بحق: "تمثل دستور العدل الذي يعيش في ظله كل فرد في المجتمع المسلم سواء أكان مسلما أو غير مسلم"[4]، والذي على أساسه تبنى الأمم، وبشكل صحيح يكفل لجميع أفراده كل الحقوق الأساسية، وتوثيق الصلات والعلاقات الأخوية وتعزيز الروابط المجتمعية بين المهاجرين والأنصار، وكان لها الفضل العميم في تذويب العصبيّات القبلية والنزاعات الجاهليّة وتخفيف حالة العداء والحرب بين الطوائف التي كانت تسكن المدينة.

ثالثا- قيم التعامل مع غير المسلمين من خلال وثيقة المدينة.

أراد النبي ﷺ أن يبني المجتمع الإسلامي الجديد ويقيم أركان الدولة الإسلامية على ركائز ودعائم متينة، تحفظها وهي في بداية نشأتها، وتنظم جميع العلاقات التي تختص بالمسلمين، وتثبيت إيمانهم، وانطلاق الدعوة إلى الإسلام، وأبرز هذه العلاقات علاقة المسلمين بغير المسلمين، نظرا لأن المدينة بوصوله ﷺ كانت خليطا من العقائد المختلفة، ومن العناصر التي لا يربطها نظام ولا وحدة ولا وفاق، فعمل ﷺ على أن ينظمها ويوحد بينها، ويجمعها تحت جامعة الإنسانية العامة، ويقيم التعاون بينها على أساس من الإخاء العام، الذي يربط الإنسان بأخيه الإنسان[5]، ويرسي فيها مجموعة من القيم الإنسانية والأخلاقية نستشفها من بنود الوثيقة ومبادئها.

1 - قيمة الأخوة الإنسانية.

(1) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص 62.

(2) محمد بن فارس الجميل: النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة، ص 81.

(3) حسن خالد: مجتمع المدينة قبل الهجرة وبعدها، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، 1986م، ص 156.

(4) محمد إبراهيم الديك: المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ص 277.

(5) أمين دويدار: الهجرة إلى المدينة المنورة، ص 140.

لقد تعامل الإسلام منذ ظهوره مع الحقيقة الإنسانية التي تجمع كل البشر تحت مظلة الإنسانية، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ فهذه الآية خطاب للناس جميعا، مسلمين وغير مسلمين سواء كانوا من أهل الكتاب أو من غيرهم، والتي ترجع جميع الناس لأصل واحد، ومهما اختلفت الأجناس والألوان فإنّ ذلك سنة من سنن الله الكونية، ولا تمييز ولا فرق بين عربي أو عجمي أو بين أبيض وأسود بل الناس سواسية، وتجمعهم روابط الأخوة الإنسانية، وكرس احترام إنسانية الإنسان، وهم جميعا أشبه بأسرة واحدة وكلهم إخوة في الإنسانية.

وبهذه الأخوة قام المجتمع المسلم في المدينة المنورة وضرب مثلا متميزا في التكافل الاجتماعي، وبناء المجتمع الإنساني المسلم بكل مكوناته، فنجد أنّ الأنصار شاطروا إخوانهم المهاجرين المال والديار بكرم وسخاء وكانت المؤاخاة رباطا متينا جمع المهاجرين والأنصار بما يترتب على ذلك من حقوق وصل بل تساوت مع حقوق الإخوة في النسب، وعالج الرسول ﷺ أمر اليهود بعقد المعاهدة معهم، التي لم تقصي اليهود كجزء من مجتمع المدينة المنورة[1].

فأقامت الوثيقة أسس مجتمع المدينة، نزع الفوارق الجنسية والعرقية والقبلية وحتى الدينية، فقد اعتبرت جميع سكان المدينة مواطنين لهم حقوقهم وعليهم واجبات، والعلاقة التي تربط بين المسلم وغير المسلم قائمة على أساس الأخوة الإنسانية، التي تربط الإنسان بأخيه الإنسان، ومبنية على سبل التعاون والتآزر في ظل السلام والأخوة، وكانت مدينة يثرب بنسيجها الاجتماعي المختلف عقائديا مكانا لتجريب هذا المبدأ وتطبيقاته، فكانت صلة المسلم بغير المسلم قائمة على أساس وشيجة الإنسانية العامة، التي تربط الإنسان بالإنسان برابط الأخوة الإنسانية، ولا سبيل للتعايش وتحقيق التعاون والسلام إلا بشعور الأخوة والترابط على أسس الإنسانية العامة.

كما يعّد رابط الأخوة الذي أقامه الرسول ﷺ بين الأنصار والهاجرين أخوة فريدة في تاريخ الإنسانية، فجمع برباط الإخاء بينهم، وأخذ القوم بأسباب التعاطف والحب اللذين بنيت عليهما هذه الأخوة الجديدة أخذا متميزا لم يسبق إلى مثله، وتجاوز التأخي بين المهاجرين والأنصار النظريات إلى التطبيق الودود والمحبة الصادقة الفعلية[2].

2 - قيمة التسامح.

التسامح الإنساني مبدأ ثابت في الإسلام، ولا يمكن أن ينكره منصف، وهي سماحة شاملة لجميع الجنس البشري لا فرق فيها بين جنس وآخر، ولا مشروطة باتباع عقيدة أو مذهب محدد، وإنّما هي سماحة إنسانية اختصت للإنسان بوصفه إنسانا في حدّ ذاته خلقه الله وكرّمه[3]، كما دعا الإسلام إلى التسامح غير الذليل، فهو يبني العلاقات الإنسانية سواء أكانت بين الأفراد أو كانت بين الجماعات على التسامح من غير استسلام للشر وتمكين للأشرار.

([1]) محمد حسن العيدروس: الدولة الإسلامية الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2001م، ص 153.

([2]) محمد حسن العيدروس: الدولة الإسلامية الأولى الدولة الإسلامية الأولى، ص 154.

([3]) علي حسن الخربوطلي: الإسلام وأهل الذمّة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، د ط، 1969م، ص 95.

فينظر الإسلام إلى الأديان الأخرى نظرة تسامح، ويقر القرآن الكريم بوجودها ويعترف بها، وأطلق عليهم اسمي أهل الكتاب واسم أهل الذمّة، وهما تسميتان تقر لأهل هذه الأديان دياناتهم، وخُصَّ بها اليهود والنصارى، كما تقبل الإسلام عيشهم في كنف المجتمع الإسلامي، واشترط لهم واشترط عليهم، وكفل لهم الإسلام حقوقهم وأمنهم وسلامتهم وحريتهم مقابل دفع الجزية.

فنستطيع أن نحدّد مفهوما للتسامح في الإسلام، "إذ نعني بالتسامح الديني أن يكون لكل فرد في الأمّة حق في أن يعتقد ما يراه حقا، وأن تكون له الحرية في تأدية شعائر دينية كما يشاء، وأن يكون أهل الأديان المختلفة أمام قوانين الدولة سواء"[1]، كما أنّ التسامح الإسلامي ليس تسامحا ذليلا بل هو تسامح يبني ويؤسس العلاقات الإنسانية، ونرى الرسول ﷺ يقدم في سيرته الخالصة أرقى صور التسامح في علاقته بالمشركين وغيرهم في معاهداته وحروبه، وبذلك يتبيّن أنّ التسامح والصفح الجميل هو السياسة الإسلامية التي رسمتها النبوة في العلاقة بين الناس بعضهم مع بعض، وخصوصا بين المسلمين وغيرهم، وهي السياسة المطلقة في حال السلم، والسياسة الشافية للقلوب في أعقاب الحرب[2]، فنجد رسول الله ﷺ كريما في معاملته مع اليهود إلى أبعد حدود الكرم، فكان يصابرهم ويصبر عليهم، بغض الطرف عن كيدهم ويحترم دينهم، ويساوي بينهم وبين المسلمين في الحقوق والواجبات، وكان يعاتبهم إلا بمقدار ما يكف أيديهم عنه، وكان يحكم فيهم من يختارونه بأنفسهم، وهذا ما تحقق في وثيقة المدينة التي أبرمها الرسول الكريم بينه وبين اليهود فور وصوله المدينة المنورة، وهذا سعيا لتحقيق أمرين: إمّا أن يجذب اليهود المقيمين بها إلى الإسلام، أو أن يكسب صداقتهم وإخلاصهم مع بقائهم على دينهم[3]، فقد أرادها ﷺ علاقة تسامح لا علاقة صدام وصراع، ليضمن الاستقرار الداخلي للدولة الإسلامية، وتحقيقا لقيم القرآن الكريم والإسلام المبنية على السلم والسلام والتعايش مع الآخر.

3 - قيمة العدل.

العدل القرآني الذي يؤسس له الإسلام هو العدل المطلق الشامل الذي لا يختلف بين زمان وزمان، ومكان ومكان وأمّة وأمّة، وهو الذي تستوي فيه نفس الإنسان وغيره، ويستوي فيه القريب والبعيد، والصديق والعدو، فهو أن يعطي الإنسان كل ذي حق حقه، في كل حين وفي كل أرض، وفي أي ظرف، والعدل القرآني أن يصرف الإنسان أمور نفسه وأمور الناس على قانون لا عوج فيه ولا زيغ ولا استثناء ولا ظلم أو محاباة، وأن يسيّر أعماله على قانون إلهي لا تبديل فيه ولا تحويل، فيعّد العدل في الإسلام قيمة عالية ومتألقة تتصدر كل القيم والثوابت التي يدعو إليها الدّين، والمقصد الأول للشريعة، والعدل في العرف الإسلامي ضدّ الجور والظلم وهو يعني جماع قيم الإسلام وخاصته الحضارية أي الوسطية والتوازن، الذي يحقق الإنصاف بإعطاء كل إنسان ما له وأخذ ما عليه، فالعدل قيمة قرآنية وإسلامية ومن المبادئ الرئيسية والمقاصد العظيمة التي يراد تحقيقها في الإسلام، وقد تجسدت في وثيقة المدينة المنورة وجعلتها قيمة واقعية في المجتمع الإسلامي.

([1]) المرجع نفسه، ص 95.

([2]) المرجع نفسه، ص 96.

([3]) أحمد المخزنجي: العدل والتسامح الإسلامي، ص 51.

ولقد كانت عناية وثيقة المدينة بالعدل ظاهرة في كل بنود الوثيقة، فالإسلام جاء لينبذ ما كانت تقوم عليه المجتمعات الجاهلية من نصرة للقريب سواء كان ظالماً أو مظلوماً، وذلك بدافع الأعراف القبلية الجاهلية، فجعل نصرة الظالم بالأخذ على يديه ومَنْعِهِ من الظلم فنص البند (37) «وإن النصر للمظلوم»، وأورد مصطلح «المظلوم» غير مقيد بدين أو مذهب أو عرق أو قبيلة، بل كانت نصرة المظلوم نصرة إنسانية شاملة وحق للإنسان بغض النظر عن جنسه أو لونه أو دينه أو عرقه القبلي ونسبه، ودون أن يحمل أحد وزر خطأ أحد آخر، «وإنه لا يأثم امرؤ بحليفه»[1]، فقد كان الفرد قبل الإسلام ينتسب إلى قبيلته، فتنتصر له ظالما كان أو مظلوما، ولا اعتبار فيها للحقوق إلا بالأنساب وانتماء الفرد، ليأتي الإسلام فيلغي هذه القوانين القبلية المجحفة، ويقرر مسؤولية كل فرد عن نفسه، ويحاسب على أي خطأ أو إثم متعمد؛ فوزره يتحمل مسؤوليته وحده، وليس على حلفائه الذين لم يشاركوه في هذا العمل أدنى مسؤولية، أمّا إذا كان ما قام به عن طريق الخطأ كالقتل غير المتعمَّد، ففي هذه الحالة ومثلها على حلفائه أن يساعدوه، ويقدموا له العون؛ كالمشاركة في أداء الديّة معه مثلا، وهذا أيضا من العدل ومن مقتضيات التحالف[2].

كما أنّ وثيقة المدينة التي كتبها النبي ﷺ أبطلت ما كان بين أهل المدينة قبيل الإسلام من المعاهدات الظالمة التي تبث روح الفرقة بين أهلها، فكانت معاهدة عادلة لا يظلم فيها طرف على حساب الآخر، ولا تسلب فيها حقوق الأفراد والجماعات.

4 - قيمة التكافل الاجتماعي.

خصص النبي ﷺ الجزء الأول من وثيقة المدينة من البند رقم 3 إلى 11 للكيانات العشائرية، واعتبرت المهاجرين كتلة واحدة لقلة عددهم، وتنص هذه البنود: «المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين»[3]، وغيرها من البنود التي شملت المهاجرين، وقبائل يثرب العربية وبطونها وعشائرها، وما نصّ بينهم من تعاون وتكافل فيما بينهم، فقد استفاد النبي ﷺ من الجانب الإيجابي للترابط القبلي والعشائري في التكافل الاجتماعي، وأبقى على بعض وظائف القبيلة التي تحمل معاني التعاون في الخير والتواصي بالبر، وفي المقابل جعل العقيدة هي الأصل الأول الذي يربط بين اتباعه[4]، وقد أسست الوثيقة لتكافل اجتماعي تجسدت أرقى صوره بين المهاجرين وأنصار، في مشهد لم يعرف التاريخ الانساني قبله، خاصة بعد فتح الأنصار أمام المهاجرين بيوتهم وأموالهم، بل كانوا يؤثرونهم على أنفسهم، فكان المسلمون يدا واحدة في تعاونهم وتوادهم وتراحمهم.

ويعد التكافل الاجتماعي المبدأ الذي يجمع شتات المجتمع واختلافه، ويقيم قواعده الاجتماعية والاقتصادية على أسس سليمة، تتساوى فيه كل الطبقات الاجتماعية وتنتزع الفروق العرقية أو الجنسية أو المادية، وهذا ما عمل النبي ﷺ على إقامته في المجتمع الإسلامي الجديد، سواء بين الأطراف التي اعتنقت الإسلام من المهاجرين والأنصار، أو مع غير المسلمين من اليهود،

([1]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص 62.

([2]) ملحق الصائم: "وثيقة المدينة" تأسيس لمفهوم التسامح، http://www.alkhaleej.ae تاريخ النشر: 2017/06/01

([3]) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص 59.

([4]) ملحق الصائم: "وثيقة المدينة" تأسيس لمفهوم التسامح، http://www.alkhaleej.ae تاريخ النشر: 2017/06/01.

فكانت أخلاقه ﷺ معهم أخلاقا رفيعة، يساعدهم ويصبر عليهم ويعاملهم على مبدأ التكافل والتعامل الاجتماعي وعلى أسس إنسانية عظيمة.

رابعا– تفعيل دروس وثيقة المدينة في العالم المعاصر في العلاقة مع غير المسلمين.

إنّ استخلاص الدروس من وثيقة المدينة المنورة، وهي تتخذ شكل أول دستور في التاريخ يؤسس لتنظيم المجتمع للدولة الإسلامية، يقودنا إلى معرفة مدى تطبيقها وتفعيل دروسها اليوم في الأمّة الإسلامية، وهي اليوم تختلف كل الاختلاف عن زمن النبوة وبداية الإسلام، لكن بحكم تواجد غير المسلمين في بلاد الإسلام، يجعلنا نستدعي القيم التي أراد النبي ﷺ أن يرسيها في الدولة الاسلامية، ومعرفة مدى تطابقها أو اختلافها مع القوانين الدولية وحقوق الانسان في العالم المعاصر.

إنّ من يقرأ وثيقة المدينة يلاحظ أنها كتبت بلغة العقود المدنية، بين الأطراف الموقعة عليها والملتزمة بما جاء فيها، المحتوية على بنود التعايش والتعاون ووحدة المصير والهدف، ليعلن الرسول ﷺ ميلاد المجتمع الإسلامي في نواته الأولى، حيث شكلت حقوق القبائل المتحالفة المكانة الرئيسة والمركزية في بناء المجتمع الجديد، فأعطت الوثيقة حقوقا ثابتة، يمكن أن نصطلح عليها اليوم لفظ "دستورية".

وبذلك لا تستطيع أي سلطة تدعي الانتساب إلى الإسلام أو العمل بقواعده أن تضطهد مواطنيها مهما اختلفت أجناسهم وأعرافهم وانتماءاتهم الدينية والفكرية، كما أن المجموعات السكانية الأخرى مهما صغرت، فإنّ لها حقوقا لا تستطيع الأكثرية أخذها منها[1]، وهو المشكل الكبير الذي تواجهه الأمة الإسلامية اليوم، وتثار حوله عديد الفتن والمشاكل، أدت إلى نشوب صراعات وحروب، ولهذا علينا العودة إلى قيم وثيقة المدينة المنورة التي لم تستثن أحدا من مواطني المدينة، مهما اختلفت انتماءاتهم، بل جعلت القانون والدساتير العادلة والمنصفة هي المنظمة للعلاقات بين مختلف أطياف المجتمع.

وللإشارة فإنّ هذا لا يدعونا إلى الإحياء الحرفي للنصوص التراثية، دون الأخذ بنظر الاعتبار للمستجدات وتعقيدات المسائل الحياتية والتطور الكبير في نظم المعرفة والتكنولوجيا اليوم، وإنما نبحث عن موائمة بين البعد الديني للمسألة والمفهوم والواقع المعاصر الذي تنبع منه، من خلال عملية الاجتهاد الشرعي المنضبط، وليس نبذ وترك التراث الفقهي الثري، فالوثيقة ذات البعد الاجتماعي– السياسي، طورت المفاهيم الاقتصادية – السياسية إلى مفهوم المواطنة، المتضمن التساوي بين الأفراد في المجتمع الواحد، على مستوى الحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية[2].

يمكن القول أنّ الرسول ﷺ أدرك أهمية الحاجة لمثل هذه الوثيقة، وهو يؤسس لبناء الدولة الإسلامية الحديثة، وهي تتطابق مع الصيغ المعاصرة لحقوق الإنسان، المعبرة عن الحرية الدينية والعقدية، واستطاع النبي ﷺ من خلال وثيقة المدينة صياغة مفاهيم حقوق الإنسان التي وردت في القرآن الكريم على شكل آيات متفرقات، ضمن ما يمكن أن نسميه اتفاقية أو عقد اجتماعي بين الأطراف المشاركة فيه، والتي يراد منها تحقيق التوافق والتفاهم الاجتماعي، والانتقال إلى المجتمع الإسلامي الجديد[3]،كما أننا نرى في المبادئ السامية المتضمنة في وثيقة المدينة تتطابق حقوق الإنسان الحالية التي تعّد من أهم المبادئ التي

(1) غانم جواد: وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية، ص 24.
(2) المرجع نفسه، ص 24.
(3) المرجع نفسه، ص 26.

تقوم عليها مواثيق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المعاصرة، وفي مقدمتها الحرية الدينية وممارسة الطقوس، تعايش الأديان، ومبدأ حسن الجوار والمساواة بين الناس كيفما كانت أجناسهم وأصولهم، وكذا مبدأ فض المنازعات عن طريق الحوار والتحكيم.

كما تعّد قضية الالتزام بما تم الاتفاق عليه من القضايا الأساسية التي لا تتساهل في تعاليم الإسلام، واحترام العقود واعتبارها أمرا مقدسا لا يجوز لأحد تجاهله، وهو ما يتطابق وصيغ المعاهدات المعاصرة، ومن المهم أن نشير هنا إلى واحدة من أعظم الآيات القرآنية التي سحرت رجال القانون العام[1]، وقد وجد فيها الفقهاء خير معبر عنه: " اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ"[2] ، فكان الالتزام بالعهود والمواثيق مبدءا قرآنيا ولو كان مع العدو.

كما اتخّذ الرسول ﷺ صفة شخصية سياسية إلى جانب شخصيته الدينية، وكان النظام الاجتماعي للدولة الذي أقامه في المدينة من نوع أصيل جديد، إذ كان يجمع بين الشورى والحكم السياسي المطلق، كما كان ذلك النظام في إطاره دينيا مطلقا يرتكز على الأوامر والأحكام العامّة المنزلة، ولكنه في تفاصيل تطبيقه وتطبيق أحكامه مبني على الشورى، وهو ما يتطابق وأسس الديمقراطية اليوم.

وهذه الدولة الفذّة ومنفردة في تاريخ البشرية، لأنها بالرغم من قيامها في الأصل على أسس دينية أقّرت مبدأين لا وجود لهما إلا في دولة غير دينية وأول هذين المبدأين هو حرية الأديان، وهي حرية لا تقرها الدولة الإسلامية وتسمح بها فحسب، بل إنها تتعهد برعايتها، وحفظها والدفاع عنها، وثانيهما هو مبدأ تعريف فكرة الوطن والدولة في أوسع معانيها تسامحا وإنسانية، وهو مبدأ يكفل المساواة في الحقوق والواجبات الوطنية بين جميع أفراد الدولة على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم وعقائدهم[3]، "ويزيد من عظمة هذا الانجاز أنه لم يقم على أنقاض الأديان المختلفة، وفي ظل استبعاد هذه الأديان، وإنّما هي تعددية ومساواة بين فرقاء يحتفظون بتنوعهم الديني واختلافاتهم العقائدية"[4].

إنّ أسلوب الصحيفة يوافق تماما أسلوب العصر، كما يراعي تركيبة المجتمع وهذا ما على الدول المعاصر اتباعه، فنجد النبي ﷺ راعا في تنظيمه المجتمع العربي من حيث الترابط القبلي والاعتراف بقوة العصبية وأثرها في المجتمع وليس من السهل التخلص منها، وقد بدا واضحا في الصحيفة أنّ البطون والعشائر أدخلت في النظام الجديد بشخصياتها القبلية لا بأفرادها، وهذا ما كان يجري عليه المجتمع العربي في تكوينه في ذلك الوقت[5]، ولإقامة نظام اجتماعي متوازن داخل أي دولة عليه أن يراعي تركيب المجتمع وطبيعته، ومراعاة خصائصه وعاداته مع ما يتوافق وروح الإسلام.

([1]) أنور الجندي: قراءة في ميراث النبوة إطار اسلامي للصحوة الإسلامية، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ص 55- 56.

([2]) الأنفال: 72.

([3]) أحمد إبراهيم الشريف: مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، ص 405- 406.

([4]) محمد عمارة: السماحة الإسلامية، شركة نهضة مصر، مصر، ط1، 2006م، ص 20- 21.

([5]) أحمد إبراهيم الشريف: مدينة مكة والمدينة زمن الرسول، ص414.

خاتمة:

في ختام هذا البحث الموسوم بـ"النظام الاجتماعي في السيرة النبوية في ضبط العلاقة بغير المسلمين من خلال وثيقة المدينة" يمكننا استخلاص جملة من النتائج أبرزها:

– وثيقة المدينة أهم وثيقة إسلامية وإنسانية عرفها تاريخ البشرية، وأقام بنودها النبي ﷺ بعد هجرته إلى المدينة المنورة، بين جميع الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع المدني، مؤسسا بها لقانون عام يحكم الدولة الإسلامية الناشئة.

– لقد ضمّت وثيقة المدينة شرائح المجتمع المدني باختلاف أعراقه وعشائره وتعدد ثقافاته ودياناته، وكان أبرز طرف في هذه الوثيقة هم اليهود، فكانت بمثابة المعاهدة معهم احتوت المبادئ التي تضبط هذه العلاقة وتحدد أطرها.

– عالجت وثيقة المدينة المجتمع المدني بطريقة إنسانية متطورة للعلاقة بين مكوناته الاجتماعية والسياسية، المبنية على مبادئ التعايش السلمي، وجعلت من أطراف الوثيقة أمة واحدة، لها حدوها وأمنها وحرمتها، يشتركون في الدفاع عن المدينة وحفظ أمنها واستقرارها.

– الحرية الدينية والعقدية مبدأ راسخ في القرآن الكريم، والإسلام وهذا ما جسدته وثيقة المدينة في الدولة الإسلامية، فضمنت لغير المسلمين من اليهود وغيرهم حريتهم الدينية والعقدية وإقامة شعائرهم.

– جسدت وثيقة المدينة قيما قرآنية وإسلامية، تمثلت في الأخوة الإنسانية بين فئات المجتمع المدني، والتعاون فيما بينها، وقيمة التسامح التي تعامل بها النبي ﷺ مع اليهود خاصة، كما جسدت قيمة العدل في نصرة المظلوم ومحاسبة المذنب دون محاباة، وأبطلت جميع المعاهدات الظالمة التي تبث الفرقة وتسلب الحقوق.

– كانت الوثيقة تأسيسا من النبي ﷺ للدولة الإسلامية على خطوات ركيزة وأسس قرآنية وإسلامية تمنع اضطراب المجتمع، وتحفظ كيانه ومصالح أهله، في مفاهيم إنسانية تدرج اليوم ضمن حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

لقد كانت وثيقة المدينة المنورة التي أقام أسسها وقواعدها النبي ﷺ بمثابة دستورا للدولة الإسلامية الناشئة بمعايير معاصرة، ولذلك فهي محل للدراسة والبحث والتحليل في بحوث أخرى، خاصة في دورها الفعال في تنظيم المجتمع المتعدد الديانات والطوائف والمعتقدات، فقامت على أسس العدل الذي يضمن حقوق كل الأطراف، وفي نفس الوقت المساهمة في بناء مجتمع والدول الناشئة.

المراجع:

1. القرآن الكريم برواية حفص.
2. أحمد إبراهيم الشريف: مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1985م.
3. اسرائيل ولفنسون: تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، مطبعة الاعتماد، القاهرة، مصر، د ط، 1927م.
4. أمين دويدار: الهجرة إلى المدينة المنورة، دار المعارف، القاهرة، مصر ،د ط، 1987م.
5. أنور الجندي: قراءة في ميراث النبوة إطار اسلامي للصحوة الإسلامية، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د ط، د ت.
6. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جامعة بغداد، العراق، ط2، 1993م.
7. حبر الهلول: المواثيق والعهود في ممارسات اليهود قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.
8. حسن خالد: مجتمع المدينة قبل الهجرة وبعدها، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، 1986م.
9. أبو الحسن على الحسني الندوي: السيرة النبوية، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، دط، 2002م.
10. سعيد عبد الله حارب المهيربي: العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية – دراسة مقارنة، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط1، 1995م.
11. أبو علي أحمد بن عمر بن رسته: الأعلاق النفيسة، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1892م.
12. علي حسن الخربوطلي: الإسلام وأهل الذمّة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، د ط، 1969م.
13. غانم جواد: وثائق حقوق الإنسان في الثقافية الإسلامية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، د ط، 2000م.
14. أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير: السيرة النبوية، تحقيق: دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، 1976م.
15. محمد بن فارس الجميل: النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعدية، ط1، 2002م.
16. محمد حسن العيدروس: الدولة الإسلامية الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2001م.
17. محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط5، 1985م.
18. محمد سيّد طنطاوي: بنو إسرائيل في القرآن والسنة، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 2000م.
19. محمد عمارة: الإسلام والآخر، من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، د ط، د ت.
20. محمد عمارة: السماحة الإسلامية، شركة نهضة مصر، مصر، ط1، 2006م.
21. محمود إبراهيم الديك: المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط2، 1997م.
22. ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، د ط، د ت.

المجلات:

23. أحمد المخزنجي: العدل والتسامح الإسلامي، مطابع دعوة الحق، العدد 67، 1987م.

24. أحمد محمد العليمي: دروس السيرة النبوية وعبرها – فقه السيرة–، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، د ت.

مراجع أجنبية:

25. M . Gil : The origin of medina : A-reconsideration, IOS (4), Tel Aviv University , 1974.

مواقع إلكترونية:

26. ملحق الصائم: "وثيقة المدينة" تأسيس لمفهوم التسامح، http://www.alkhaleej.ae